

المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية
وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط
الدورة الرابعة

نيويورك، 17-13 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

ورقة عمل مقدمة من الكويت بشأن نزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة
النووية، والحق في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، وجعل الشرق
الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل*

- 1 - يتناقض امتلاك الأسلحة النووية وحيازتها واستحداثها ونقلها تناقضا كبيرا مع هدف تحقيق السلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ والإزالة التامة والنهائية للأسلحة النووية هي السبيل الوحيد لمنع استخدامها.
- 2 - وأفضل طريقة لمعالجة المسائل المتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية والأمن الإقليمي والدولي هي استخدام حلول منسقة على نحو متعدد الأطراف، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.
- 3 - ومن الضروري أن تستمر آليات التعاون المتعدد الأطراف في العمل بصورة منهجية، على النحو المرسوم لها من خلال المنابر ذات الصلة، وأن تنقيد الدول الأعضاء بالتزاماتها الفردية والمشاركة.
- 4 - والهدف من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو أن تكون بمثابة مجموعة متكاملة ومتوازنة من الحقوق والالتزامات التي تتعهد فيها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم حيازة هذه الأسلحة، وبإخضاع مرافقها لاتفاقات الضمانات؛ وأن تتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية، بالتزامن مع ذلك، بعدم نقل و/أو استحداث الأسلحة النووية وبالالتزام باتخاذ خطوات عملية نحو نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، تكفل معاهدة عدم الانتشار للدول الأطراف الحق غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وحتى الآن، تشكل المعاهدة حجر الزاوية الأساسي لنظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.
- 5 - ويفترض أن تكون عالمية معاهدة عدم الانتشار التزاما مشتركا على عاتق الدول الأطراف، ولكن الممارسة العملية لهذه العالمية توضع في بعض الأحيان في موضع الشك.

* قُدمت هذه الوثيقة لأغراض التجهيز بعد انقضاء الموعد النهائي لتقديمها لأسباب فنية خارجة عن سيطرة المكتب الذي قدمها.



- 6 - ويجب اتخاذ خطوات عملية لتنشيط أجهزة الأمم المتحدة المعنية بنزع السلاح، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح، نظرا لأنه المحفل الدولي الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. ومما يثير قلقا بالغا الجمود الذي يعتري تلك الأجهزة وما يبدو من غياب الإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء الحائزة للأسلحة النووية لتحقيق أهداف نزع السلاح على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- 7 - وإدراكا من دولة الكويت لأن مسألة تنفيذ ضمانات الأمن السلبية كانت مثار خلاف في اللجنة الرئيسية الأولى للمؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، مما أدى إلى خلافات استقطابية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، فإنها توصي بإنشاء لجنة فرعية تكون مسؤوليتها الوحيدة هي تقييم أفضل الوسائل لتنفيذ ضمانات الأمن السلبية. ويكون باب العضوية في هذه اللجنة مفتوحا أمام جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وتشجع دولة الكويت جميع الدول الأطراف في المعاهدة على الانضمام إلى هذه المبادرة. وستتبنى هذه اللجنة عن الهيئات الفرعية للمؤتمرات التحضيرية الثلاثة التي ستجتمع قبل المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم الانتشار، حيث سيستمر عمل اللجنة الفرعية طوال وقت انعقاد المؤتمرات التحضيرية. وعلاوة على ذلك، ستقدّم تقارير اللجنة الفرعية إلى الهيئات الفرعية للمؤتمرات التحضيرية ذات الصلة وستقدّم إلى الدول الأعضاء قبل المؤتمر الاستعراضي المقبل. واعترافا بأهمية جميع الوثائق الختامية السابقة للمؤتمر الاستعراضي، نقترح أن تستند اختصاصات اللجنة الفرعية المقترحة إلى جميع الوثائق الختامية السابقة للمؤتمر الاستعراضي.
- 8 - ومن المهم للغاية أن نؤكد مجددا على أن القرار القاضي بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل هو قرار مستمر إلى أجل غير مسمى، وفقا لما قرره مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، 1995.
- 9 - ويشكل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط مسؤولية جماعية تقع على عاتق الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وفقا للقرار المتخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام 1995. وفضلا عن ذلك، لا سبيل إلى تحقيق هدف إنشاء هذه المنطقة إلا من خلال الامتثال للالتزامات تجاه المعاهدة، ولا سيما من جانب الدول الثلاث الوديعه لها وغيرها من الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة.
- 10 - ومن المناسب التذكير بقرار الجمعية العامة 33/75، المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط"، الذي يبرز دور الدول الأعضاء في تحقيق هدف جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.
- 11 - ولبلوغ غاية جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، ترى دولة الكويت أن استعراض معاهدة عدم الانتشار عملية تصاحب - ولا تنفصل عن - عمل آليات الهيئات التي صدرت لها ولايات في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح لعام 1978 (مؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح، واللجنة الأولى للجمعية العامة).
- 12 - وتيسيرا لأعلى وأتم مستوى للمشاركة في المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، تقترح دولة الكويت إنشاء فريق مصغر يتألف من الرؤساء السابقين للمؤتمر، ويكون هدفه تحقيق حضور جميع المدعويين إلى دورته التالية، وأن يقوم هذه الفريق الأساسي بأي مهام خاصة يراها المشاركون في المؤتمر ضرورية. وتدعو دولة الكويت الرئيس الحالي

للمؤتمر إلى التواصل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة البيولوجية)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية - باعتبارها الوكالات الفنية للمؤتمر، من أجل إعداد ورقات العمل للدورة الموضوعية وضمن تمثيل رفيع المستوى لتلك الوكالات أثناء المؤتمر.

13 - وإذ تشير دولة الكويت إلى أهمية مأسسة إضفاء طابع موحد على الوثائق الختامية، فإنها تقترح أن يتم تحديد الطريقة الموحدة لإعداد موجز الرئيس وتوزيعه بعد انعقاد لجان العمل التي تلي المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

14 - وقد وضعت خطة عمل لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010 ولم يكن هناك امتثال يذكر لها. ومن المهم أن تتخذ الدول الأطراف في المعاهدة خطوات مدروسة لتحقيق أهداف خطة العمل.

15 - ونؤكد مجدداً حق الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

16 - والوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الهيئة المسؤولة عن التحقق من امتثال الدول للالتزامات التي تقضي بها معاهدة عدم الانتشار. وعلاوة على ذلك، من المهم ملاحظة أن الوكالة منوط بها تكليف منصوب عليه بتعزيز نزع السلاح النووي المقترن بضمانات. ومن خلال التعاون مع الوكالة والامتثال لها يمكن ضمان إنشاء برامج نووية سلمية وآمنة.

17 - إن مسألة نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية تشكل مصدر قلق خاص لدولة الكويت، وهو قلق يتفاقم بسبب وجود برامج نووية في الشرق الأوسط لا تلتزم بعمليات التفتيش المعترف بها دولياً، أو باتفاقات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي يتم إبرامها لضمان سلامة المدنيين والمرافق المدنية والسلامة البيئية على كل من الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.

18 - وإذ تشير دولة الكويت إلى المخاوف التي أبرزها قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتخذ في 24 أيلول/سبتمبر 2020 بعنوان "تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط"، وسعيها إلى تحقيق هدف جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، فإنها تحث المدير العام للوكالة على اعتبار إجراء عمليات تفتيش على جميع البرامج والمرافق النووية في إسرائيل مسألة ذات أولوية أولى، وعلى إخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة.

19 - وقبول جزء من المجتمع الدولي ضمناً لادعاء إسرائيل أن لها وضعاً نووياً تفرضه احتياجات أمنية إلى الردع، يجب أن يكون موضع شك، خاصة وأن هذا الوضع يقترن بسياسة التعتيم النووي وعدم الامتثال للمعايير والالتزامات الدولية. وباعتبار إسرائيل الدولة العضو الوحيدة في الشرق الأوسط التي ليست طرفاً في معاهدة عدم الانتشار، فإن اعتمادها للمعاهدة بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية من شأنه أن يزيل العقبة الرئيسية أمام جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.